الإعلام اليمني ساهم في تثبيت الوحدة والديمقراطية والرأي والرأي الآخر إن اختلفنا في الرؤى فيجب أن يكون حبنا وولاؤنا لليمن

وزير الإعلام : هذا التكريم تقدير لجيش الإعلاميين الذين خدموا وطنهم

العمل جار لتنفيذ توجيهات الرئيس بشأن استكمال إعداد مشروع قانون الإعلام السمعي والبصري

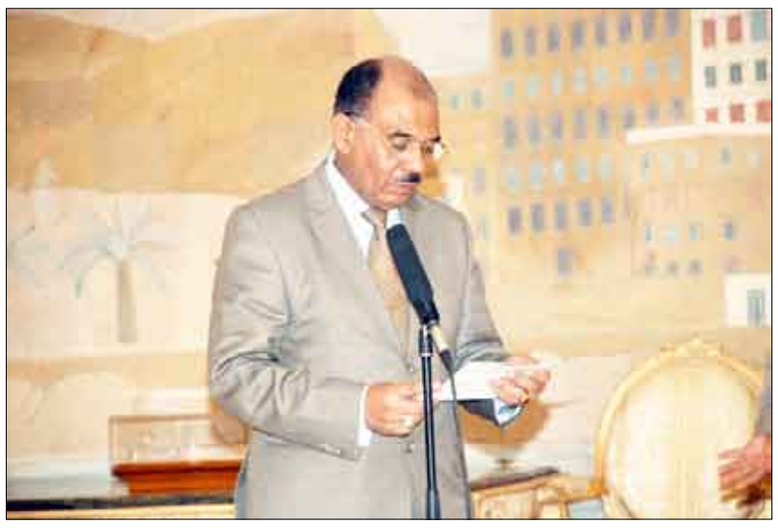

السلطة لامعنى لها، بمعنى أن هناك الكثير في الناس يتحدثوا حول إعلامي السلطة،نعم إعلام للسلطة يخدم الوطن وتثبيت الوحدة والديمقراطية والرأي والرأي الآخر وإيجاد ثقافة المودة في المجتمع ثقافة الحب والولاء للوطن وليس ثقافة العدوانية والتشهير بالوطن والإساءة إليه، فللأسف الشديد بعض الإعلام يسئ للوطن ويظن أنه يسيء إلى شخص ، ومع ذلك فالإساءة إلى الشخص إساءة للوطن، فالوطن ملك الجميع وعلينا ان نحب الوطن مثلما نحب أنفسنا، وإن اختلفنا في الرؤى فيجب أن يكون حبنا وولاؤنا لليمن .

وقال الأخ الرئيس « نختلف سياسيا في الرؤى لكن حبنا يجب أن يكون لليمن وأن نعمل على بنائه وتنميته ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، وهذه مسؤوليتنا.

وأعرب في ختام كلمته عن الشكر لرجال الإعلام على جهودهم، مطالبا إياهم بمزيد من العطاء في خدمة الوطن.

وكان وزير الإعلام حسن أحمد اللوزي القى كلمة حيا في مستهلها فخامة الأخ الرئيس والرواد المكرمين .

وقال :«أحييكم بتحية الصلة الوثيقة والمباركة التي تقيمها وتبنيها الكلمة الطيبة والمثمرة ، وتحية الإعـزاز والمحبة والسمو لمعاني ودلالات يوم الوفاء والعرفان والتقدير والإمتنان لكل الإعلاميين».

وأضاف :« إننا ونحن أسرى مشاعر انسانية نبيلة تمتلك كل واحد منا لنقدم لكم يافخامة الرئيس آيات الشكر ونثمن عاليا تقديره القيادي المشكور للإعلام والإعلاميين واهتمامه العظيم بالرسالة الإعلامية ودورها الإنمائي في كافة مجالات التطوير والبناء».

وتابع قائلا :« وندرك بأن فخامته من اجل ذلك اختار هذا التميز والتفوق وتكريم عطاء الباذلين بنكران للذات ومواجهة التحديات والصعوبات من خـلال كوكبة من الـرمـوز في كافة المجالات الاعلامية».

وأكد وزير الإعلام أهمية هذا التكريم والذي يعتبر تقديراً وتكريماً لجيش من الإعلاميين الذين خدموا وطنهم وانتصروا للثورة والجمهورية والوحدة والحرية والديمقراطية في نطاق مهنة الإعلام والصحافة بكل الإخلاص الوطني والمصداقية والشرف والتفاني المهني في كل المراحل التاريخية التي مرت بها حركة النضال الوطني ومسيرة الثورة اليمنية المباركة سبتمبر واكتوبر وفي ظل دولة الوحدة المباركة ما جعلهم يستحقون التنويه بهم وبأدوارهم.

وقال :« إن الاحتفال بيوم الإعلان اليمني في هذا العام – وكما اكد فخامة الأخ الرئيس- إنما يضع اللبنات الأولـى لبناء صرح الوفاء العظيم قياديا ورسمياً نحو رموز الإعلام والشخوص الرائدة والمتميزة والمتفوقة في كافة المجالات الإعلامية السمعية والبصرية والمقروءة» .

وتطرق إلى مسيرة الإعلام اليمني ومنجزاته المتواصلة .. لافتا إلى أن المسئوليات والمهام الإعلامية عديدة وشاملة لاتتوقف عند حدود ما.

وأشار إلى دور الإعلام ومايقوم به من مشاريع او نشاط أو ادائه من مهام .. واختصاصات انما هي في الجهة الأشمل والأكبر شريك فاعل واساسي مع نشاط وأعمال وانجازات كافة جهات ومؤسسات الدولة فيما يتعلق بتنفيذها للبرنامج الإنتخابي الرئاسي أو البرنامج العام الحكومي والخطة الإنمائية وبرامج تنفيذها .

وأوضح أن الوسائل الإعلاميةٍ تعمل على تغطية كل ذلك وانتاج البرامج والكتابات والتقارير أولاً فأول, فضلا عن ما تقوم به من أعمال ومهام غير مخطط لها ضمن سياساتها السنوية أوالبرامج الربع سنوية كالخرائط البرامجية الإذاعية والتلفزيونية التي تحتوي على حملات التوعية الصحية المختلفة والبرامج الإرشادية الزراعية والبرامج التعليمية ومواكبة وتغطية الفعاليات المؤتمرات النوعية الخاصة بالإستثمار والسياحة والثقافة والاقتصاد.

واستطرد قائلا :« نستطيع أن نقول هنا أيضاً بأن العمل الإعلامي قد ساعد على تحقيق انجازات نوعية ومنها تعزيز حرية الصحافة والاعلام بما يكفل حرية الرأي والرأي الآخر على الدوام و تعزيز وجود اعلامنا المرئي والمسموع في البث الفضائي العالمي وعبر شبكة الانترنت وإستكمال إنشاء الاذاعات المحلية في بقية محافظات الجمهورية بحسب ماهو مخطط لها ورفع طاقة الارسـال الاذاعي وتحديث بعض المحطات إلى جانب زيـادة ساعات البث الاذاعي والتلفزيوني ، ورفد الاستوديوهات بالاجهزة الفنية المتطورة التي تخدم الانتاج البرامجي ، وتطوير الاداء في وكالة الانباء اليمنية (سبأ) ورفدها بمطبعة جديدة وإصدار صحيفة (السياسية) مع استحداث مزيد من المواقع الالكترونية والبريد الالكتروني وتنشيط عملية التدريب بما يعزز القدرات والتعامل مع نظم المعلومات بالإضافة إلى تحديث مطابع مؤسسة (14 اكتوبر) للصحافة والطباعة والنشر ، و تحديث مطابع مؤسسة (الجمهورية) للصحافة والطباعة والنشر بما يواكب خطط تطوير صحيفتي (14 اكتوبر) و(الجمهورية), إضافة إلى دعم عملية الانتاج الدرامي وانتاج عدد من الافلام الوثائقية الجديدة عن اليمن, فضلا عن بروز اعلام متخصص تجسد في قنوات تلفزيونية جديدة وفي اصـدارات صحفية جديدة بجانب الملاحق الصحفية الاسبوعية» .

وأشار وزير الإعلام إلى أن العمل جار لتنفيذ توجيهات فخامة الرئيس بشأن استكمال إعـداد مشروع قانون الاعـلام السمعي والبصري ، بجانب دعم انشطة المراكز الاعلامية بالخارج وفق الخطط المرسومة وتشييد العديد من المنشآت الجديدة واهمها على الاطلاق مبنى وزارة الاعلام الجديد الذي تم افتتاحه من قبل رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور أمس.

وأردف قائلا :« تلك اشارات اردنا بذكرها التأكيد على تواصل الالتزام بالنهج المبدئي الوطني الذي سار عليه الاسلاف الافذاذ ممن ضربوا لنا اروع الامثال واستحقوا التقدير والعرفان».

وتعهد وزير الإعلام أمام الأخ الرئيس بهذه المناسبة بالإسترشاد بكلماته وتوجيهاته في كل مواقع وحقول تحمل المسؤولية الاعلامية والوطنية .

وقال :« نحن نعيش اليوم افراح العيد الاول للاعلاميين الذي ما كان له ان يتحقق لولا الالتفاتة القيادية الحكيمة لفخامة الأخ الرئيس باختياره هذا اليوم ليضاف عيدا جديدا للعمل والمزيد من البذل والعطاء وتمجيد حرية الكلمة الصحافة والاعلام والتقدير والعرفان للدور الرائد والمتميز للإعلاميين رجالا ونساء» مهنئا الإعلاميين جميعا بهذا العيد مجددا الشكر والامتنان لصانع الافراح وباني وطن الوحدة والحرية والديمقراطية والتنمية المستدامة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح .

تشغيل سوق الأوراق المالية في اليمن في العام 2010م

تقرير اقتصادي حديث يحدد الوصفة الحكومية لمواجهة تداعيات الأزمتين المالية والنفطية العالميتين

صنعاء / سبأ:

دشنت اليمن جملة من الإجراءات والمعالجات الهادفة إلى مواجهة التحديات الاقتصادية التى فرضتها تداعيات الأزمة المالية العالمية وتدني أسعار النفط إلى حد غير مسبوق منذ ثلاثة عقود.

وتوقع تقرير المراجعة النصف مرحلية للخطة الخمسية الثالثة المعد من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن تحقق اليمن نمواً كلياً في الناتج المحلي الإجمالي بواقع « 3ر4»بالمائة خلال العام الجاري ليرتفع في عام 2010 إلى 1 ر7 بالمائة .

كما اكد التقرير أن الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط والغاز سيرتفع بمعدل 4. 4 بالمائة ، 16 .7 بالمائة للعامي» 2009، 2010 م» على التوالي مرجعا هذا الارتفاع لكون الأنشطة الجديدة في قطاع الغاز ستعوض جزئيا الانخفاض في إنتاج النفط، كما سيسهم ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدل» 5 .4 « بالمائة سنوياً في المتوسط خلال العامين 2009 – 2010م في انخفاض معدلات البطالة في اليمن إلى 15.2 بالمائة في العام 2010 م.

وكشف التقرير – الذي حصلت وكالة الأنباء اليمنية على نسخة منه – عن طبيعة الاجراءات والمعالجات الحكومية المزمع تنفيذها لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية وتدني اسعار النفط.. مشيرا الى أن الحكومة دشنت هذه المعالجات من خلال الحد من زيادة الإنفاق العام كجزء من الجهود لاحتواء عجز الموازنة واحداث تخفيض كبير في بنود الإنفاق العام الجاري باستثناء نفقات الأجور والمرتبات ضمن موازنة 2009م

ولفت التقرير الى أن الحكومة بصدد مراجعة هيكل النفقات العامة ومراجعة موازنات الجهات والوحدات الاقتصادية بهدف الحد من النفقات المظهرية والترفيه الى جانب دراسة وضع الوحدات الاقتصادية الخدمية ذات المهام المتشابهة مع الـوزارات المشرفة عليها أو تتشابه مع جهات أخرى والوحدات المتعثرة والمدعومة بهدف تحديد جدوى بقائها أو دمجها أو إلغائها وخصخصتها كما سيتم استكمال تنفيذ برنامج إصلاحات الخدمة المدنية

معالجة تدني اسعار النفط :

ونوه التقرير الى أن من ابرز المعالجات التى تعتزم الحكومة تنفيذها لتعويض الانخفاض المتوقع في الإيرادات النفطية تتمثل في استكمال إعادة هيكلة الجهات الإيرادية من أجل جعلها أكثر ملاءمة للمكلفين وتوسيع القاعدة الضريبية وتوزيع العبء الضريبي والتنفيذ الكامل لقانون ضريبة المبيعات وترشيد الإعفاءات الضريبية والجمركية الى جانب تجريم التهرب الضريبي والجمركي وتعديل قوانين الجمارك والتعرفة الجمركية لتعكس التطورات المحلية والدولية وتعزيز دور السلطة المحلية في تنمية وتحصيل إيراداتها.

تحقيق الاستقرار المالي :

التقرير كشف عن طبيعة المعالجات والاجـراءات التى تعتزم الحكومة تنفيذها لتحقيق الاستقرار المالي و تقليل الضغوط التضخمية من خلال الحفاظ على الاستقرار النقدي وضمان استقرار المستوى العام للأسعار بحيث لا يتجاوز معدل التضخم السنوي « 8ر9 بالمائة ونمو العرض النقدي الواسع بما لا يتجاوز « 4ر15 بالمائة في المتوسط لعامي 2009-2010م الى جانب الحفاظ على استقرار سعر الصرف للريال مقابل العملات الأجنبية والحيلولة دون أي تدهور في قيمة العملة الوطنية والمحافظة على الجدارة الائتمانية للاقتصاد الوطني عن طريق الحفاظ على الاحتياطيات الرسمية مساوية لـ 14.8 وايرادات في المتوسط خلال الفترة 2008-2010م.

واشار التقرير الى ان من ضمن المعالجات التى ستنفذ بهدف تحقيق الاستقرار المالي زيـادة حجم القطاع المصرفي إلى 50 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وإنشاء سوق الأوراق المالية وتشغيله بحلول 2010م وزيادة حجم الإئتمان المصرفي متوسط وطويل الأجل الموجه للقطاعات الإنتاجية.

واوضـح التقرير أن الحكومة اليمنية بصدد تطبيق مجموعة شاملة من الإصلاحات التي تضمنتها أجندة الإصلاحات الوطنية ضمن منظومة المعالجات الهادفة الى تحسين مقدرات اليمن الاقتصادية وتستهدف بدرجة اساسية تعميق الإصلاحات الإدارية والمؤسسية وزيادة الشفافية والمساءلة وزيادة الدعم للقطاع الخاص وتشجيع الشراكات بين القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

ولفت الى ان اجندة العمل الحكومية للمرحلة المقبلة ستركز على تسريع تخصيص وصرف الأموال المتعهد بها من قبل المانحين للمشاريع التنموية وتشجيع أعمال الاستكشاف والتنقيب عن النفط والمعادن والترويج للاستثمار في المناطق التي أظهرت المسوحات الجيولوجية وجود كميات تجارية فيها وإعـداد وتنفيذ إستراتيجية وطنية لتحسين استخدام الفرص الاقتصادية المحلية وعلى رأسها استغلال المنطقة الحرة في عدن.

و اكد التقرير أن منظومة العمل الحكومية المقبلة ستركز على تحقيق جملة من الاهداف والنتائج من ابرزها وصول الصادرات والواردات اليمنية إلى 26بالمائة و 23 بالمائة على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2008-2010م وتحقيق زيادة كبيرة في القدرة الاستيعابية للمنح والقروض الأجنبية..مشيرا الى ان الحكومة بصدد تنفيذ سياسات مدروسة لتحقيق هذه الاهـداف والنتائج من خلال تعزيز فرص الاندماج في الاقتصاد الإقليمي واستكمال بناء خارطة الطريق لاندماج اليمن في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتعزيز قدرات الأطر الداعمة لزيادة وتنويع الصادرات بما في ذلك إنشاء مؤسسات مالية متخصصة لتمويل الصادرات والمتابعة الدقيقة لتنفيذ البرنامج الاستثماري العام.

الى جانب اتخاذ الإجـراءات اللازمة لتحسين المناخ الاستثماري وجـذب الاستثمارات الخـاصـة المحلية والأجنبية وتشجيع تحويل مدخرات المغتربين اليمنيين نحو الداخل.